التجارة

OIC/COMCEC-FC/30-14/D(3)

الذكرى السنوية 30 للكومسيك

COMCEC

نبذة عن مجال التجارة

قام بإعدادها مكتب تنسيق الكومسيك

مكتب تنسيق الكومسيك
مايو/أيار، 2014

نبذة عن التعاون في مجال التجارة

تم إعداد هذه الوثيقة بمعرفة مكتب تنسيق الكومسيك بغية توفير موجز حول التطورات التي لحقت بمجال التجارة على الساحة العالمية، وداخل الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، وكذا بغية إبراز جهود التعاون التي بُذلت مؤخراً تحت مظلة الكومسيك في مجال التجارة.

وكما لا يخفى على أحد، تمثل التجارة الدولية حافزاً هاماً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتشير الأدلة إلى أن تعزيز التجارة الدولية يسهم في رفع مستويات المعيشة، ومعدلات الاستثمار، وفرص العمل داخل البلدان. فضلاً عن ذلك، ومن منظور العلاقات الدولية، تعتبر العديد من الدول التجارة الدولية وسيلة هامة لتعزيز انصهارها مع الدول الأخرى. وفي هذا الصدد، اتخذت العديد من البلدان خطوات هامة على طريق تشجيع المزيد من التجارة وتطوير بيئتها التجارية من خلال الإقبال على مبادرات متعددة الأطراف، أو إقليمية، أو ثنائية، لاسيما منذ اندلاع الحرب العالمية الثانية. وخلال هذه الحقبة، شهد حجم التجارة العالمية زيادة هائلة، كما تم إثراء التكوين السلعي للتجارة، وتحول توجهها نحو الدول النامية.

المستجدات الأخيرة في التجارة العالمية

سجلت التجارة الدولية نمواً ذا شأن خلال العقد الأخير، وذلك باستثناء عام 2009 إذ انخفضت الصادرات والواردات العالمية انخفاضاً هائلاً بنسبة 22% بسبب التداعيات السلبية للأزمة المالية العالمية. وبحسب منظمة التجارة العالمية، زاد متوسط التجارة العالمية بنسبة 16.5% بين عامي 2003 و2008. وفي حين تعافت التجارة العالمية في عام، 2010 واستمرت في الزيادة خلال العامين 2011 و 2012، كان التحسن الحادث بطيئاً بحيث أخفق في اللحاق بتوقعات النمو خلال مرحلة ما قبل الأزمة، ونتج ذلك عن الشكوك التي ثارت حول منطقة اليورو، والزلزال الذي ضرب اليابان، وتباطؤ نمو الاقتصاد الصيني، وانخفاض أسعار السلع غير النفطية، والاضطرابات السياسية الدائرة في منطقة الشرق الأوسط.

شكل 1: إجمالي الصادرات والواردات العالمية خلال 1990 – 2012 (بالتريليون دولار أمريكي)

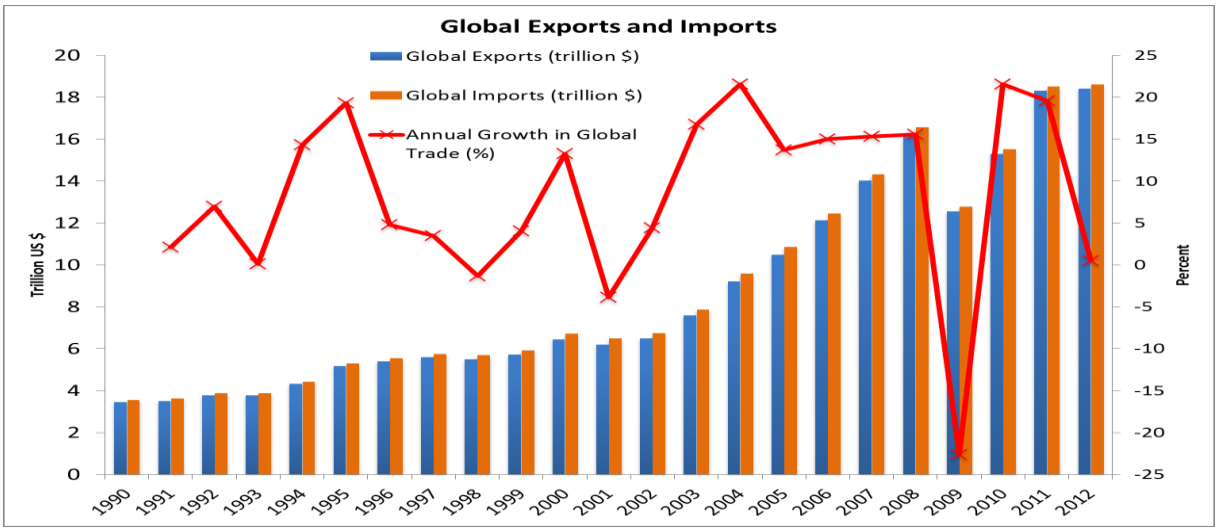

المصدر: منظمة التجارة العالمية، 2013

أسفر الهيكل الهش للاقتصاد العالمي عن زيادة في أسعار المواد الخام، والسلع، ومنتجات الطاقة (وعلى نحو خاص النفط)، وذلك خلال العقد الماضي. ومنذ عام 2003، أخذت أسعار السلع في الارتفاع بشكل منتظم نتيجة الزيادة في الإنتاج الصناعي العالمي، لاسيما في الاقتصادات الآسيوية الناشئة، والاضطرابات السياسية المتزايدة في منطقة الشرق الأوسط، والقيود على عرض النفط، ونمط الانخفاض في سعر الدولار الأمريكي. وعقب الانخفاض الحاد في أسعار السلع عام 2009 نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية، ارتفعت الأسعار ارتفاعاً حاداً بما يقرب من 26% في عامي 2010 و2011، إلا أنها انخفضت مرة أخرى في عامي 2012 و2013 بسبب تباطؤ الإنتاج العالمي بشكل أساسي.

وعقب الانخفاض الحاد في الأسعار الذي شهده عام 2009 نتيجة للأزمة العالمية، سرعان ما انتعشت أسعار النفط وارتفعت بنسبة 31% في عام 2011. وفي عام 2012، قفز سعر برميل النفط ليصل إلى 111 دولار أمريكي للبرميل، إلا أن عام 2013 شهد انخفاضاً طفيفاً بنسبة ما يقرب من 1% في أسعار النفط والسلع غير الوقودية، وصل معه سعر برميل النفط إلى 109 دولار أمريكي (الشكل 2).

شكل 2: التطورات في مؤشرات أسعار النفط والسلع غير الوقودية (100=2005)

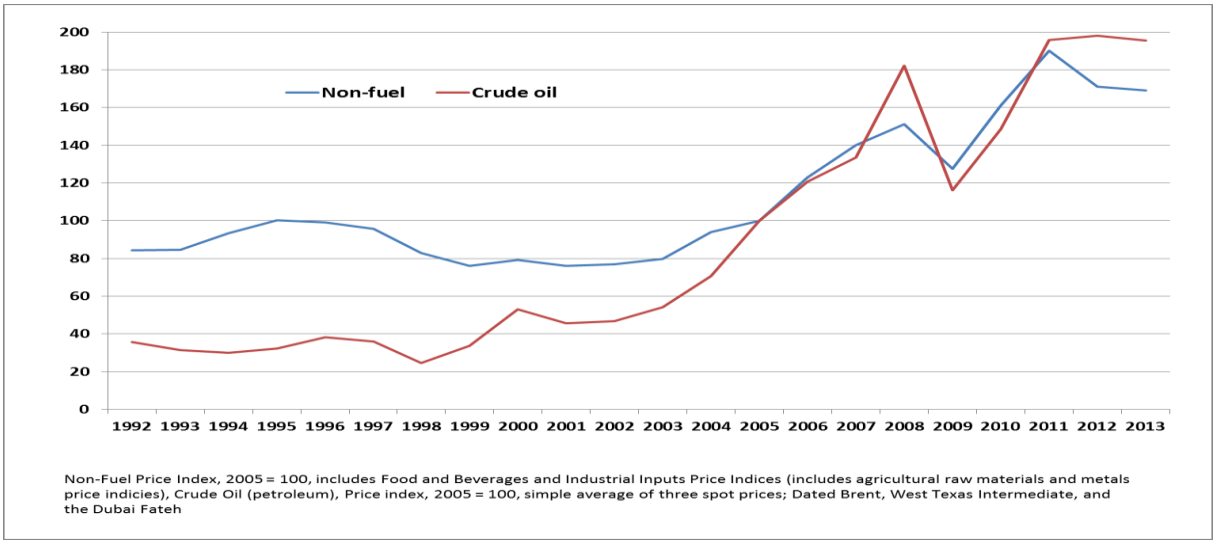

المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي

ومن التحولات الهامة الأخرى التي شهدها مسار التجارة العالمية خلال العقد الأخير كان اتجاهها نحو الدول النامية. وبحسب بيانات خريطة التجارة الصادرة عن مركز التجارة الدولية، زادت حصة الدول النامية في الصادرات العالمية من 32% في عام 2001 إلى 49% في عام 2012. وقد ساهم في هذه الزيادة الزيادة الملحوظة في صادرات البرازيل، وروسيا، والهند، والصين فضلاً عن ارتفاع أسعار السلع.

ويأتي هدف زيادة التجارة العالمية في صدارة جدول أعمال العديد من الدول والمؤسسات العالمية. وفي أعقاب الأزمة المالية، أصبح الحصول على تمويل تجاري بأسعار ميسورة تحدياً يواجه العديد من الشركات، لاسيما المشروعات الصغيرة والمتوسطة، في كثير من الدول. وفي هذا الصدد، بادرت مجموعة العشرين وغيرها من المؤسسات الدولية، على رأسها المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، باتخاذ خطوات نحو رفع فرص الحصول على تمويل تجاري.

ومن الجدير بالذكر أن عام 2013 شهد بعض التطورات الهامة على صعيد تعزيز التجارة العالمية، إذ أبرم المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية، الذي عُقد في بالي في 4-6 ديسمبر/كانون الأول 2013، اتفاقية تسهيل التجارة لمنظمة التجارة العالمية. وتهدف الاتفاقية إلى تبسيط الإجراءات التجارية وتنسيقها، بالأخص تلك التي تتعلق بإجراءات الجمارك، داخل الدول الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية. ومن المرتقب أن تدخل الاتفاقية حيز النفاذ في المستقبل القريب. فضلاً عن ذلك، دفعت المؤسسات الدولية،

بما فيها البنك الدولي والمنظمة العالمية للجمارك، قدماً بالجهود التي تبذلها نحو توفير مساعدات فنية للدول النامية وأقل البلدان نمواً، وكذا نحو بناء قدراتها.

الاتجاهات الحديثة في الحركة التجارية للدول الأعضاء، والتجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

شهد إجمالي حركة التجارة للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي زيادة ثابتة على مدى العقد الماضي. ومع ذلك، ففي عام 2009، وبالتوازي مع حركة التجارة العالمية التي أخذت في الانخفاض، قل إجمالي حجم التجارة الخاص بالبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بنسبة 27% مقارنة بالعام السالف. وكان انخفاض حجم صادرات دول منظمة التعاون الإسلامي أكثر حدة، إذ نجم ذلك عن تراجع الطلب على النفط من جانب الاقتصادات الأكبر. ونتيجة لانتعاش الطلب العالمي وارتفاع أسعار النفط والسلع، سجلت إجمالي صادرات منظمة التعاون الإسلامي زيادة قدرها 26.9% خلال عام 2010، و29.9% خلال عام 2011. وعلى غرار ذلك، استمر إجمالي حجم تجارة منظمة التعاون الإسلامي يرتفع ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 5.2% خلال عام 2012، وذلك من جراء انخفاض أسعار السلع غير النفطية، والتداعيات السلبية لأزمة الديون الأوروبية، والربيع العربي.

ومع هذا، لا تزال هناك سمتان تشكلان خطراً على إجمالي صادرات منظمة التعاون الإسلامي في المستقبل؛ الخطر الأول هو الدور المهيمن الذي يلعبه الوقود المعدني في الصادرات، إذ بلغ نصيب الوقود المعدني في إجمالي صادرات منظمة التعاون الإسلامي 63.6% خلال عام 2012؛ ولذا فإن تذبذب أسعار النفط يشكل خطراً كبيراً بالنسبة لتلك الدول. والخطر الثاني هو أن نصيب الدول العشرة صاحبة الحجم الأكبر تبادل تجاري داخل منظمة التعاون الإسلامي بلغ 72% من إجمالي حجم تجارة المنظمة مع العالم خلال عام 2012، وهذا ما يعني أن حجم التجارة الخارجية لمعظم الدول الأعضاء محدود، وأنها تعتمد بقدر كبير على تصدير القليل من السلع؛ وبالتالي، نجد أن مساهمة هذه الدول في زيادة حجم التجارة لمنظمة التعاون الإسلامي لهو محدود للغاية. وتتسم إجمالي واردات منظمة التعاون الإسلامي بكونها أكثر تنوعاً من صادراتها، وذلك مع حفاظ أكبر عشر دول من الدول الأعضاء على نصيب الأسد من إجمالي واردات منظمة التعاون الإسلامي.

المستجدات في مجال التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

على الرغم من ضخامة إمكاناتها، تتخلف حركة التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي كثيراً عن المستوى المرغوب تحقيقه، وذلك جراء العديد من المشكلات الهيكلية الرئيسية. وثمة عوامل رئيسية لا تعيق عملية التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي فحسب، بل وأيضاً مسار النمو الاقتصادي المستدام، وهي: ارتفاع معدلات التعريفات الجمركية، والحواجز التجارية غير الجمركية، وارتفاع تكاليف النقل، وعدم كفاية الموارد المالية، وبدائية نظم الدفع والأنظمة المصرفية، وعدم تنوع الهياكل الاقتصادية، والاختلافات بين المعايير والمقاييس الفنية، والإجراءات الجمركية المرهقة، وصعوبة استخراج تأشيرات السفر لرجال الأعمال.

وبالرغم من هذه التحديات، فقد أظهرت حركة التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي زيادة ملحوظة خلال الأعوام الأخيرة، ساهم فيها بشكل كبير التهاب أسعار السلع، والزيادة الملحوظة في حركة التجارة لأكبر عشر دول من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وبحسب المركز الإسلامي لتنمية التجارة، بلغت نسبة التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 18.45% خلال عام 2012. ويوضح الشكل 3 أدناه اتجاهات حركة التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي خلال العقدين الماضيين. من ناحية أخرى، يوضح التحليل المفصل للتجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أن الدول العشرة صاحبة أكبر نصيب في حجم تجارة منظمة التعاون الإسلامي لازالت تمثل جزءاً أساسياً من حركة التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، حيث بلغ نصيبها 71% من إجمالي حجم التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي خلال عام 2012.

شكل 3: تطورات حركة التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 1990-2012 (مليار دولار أمريكي)

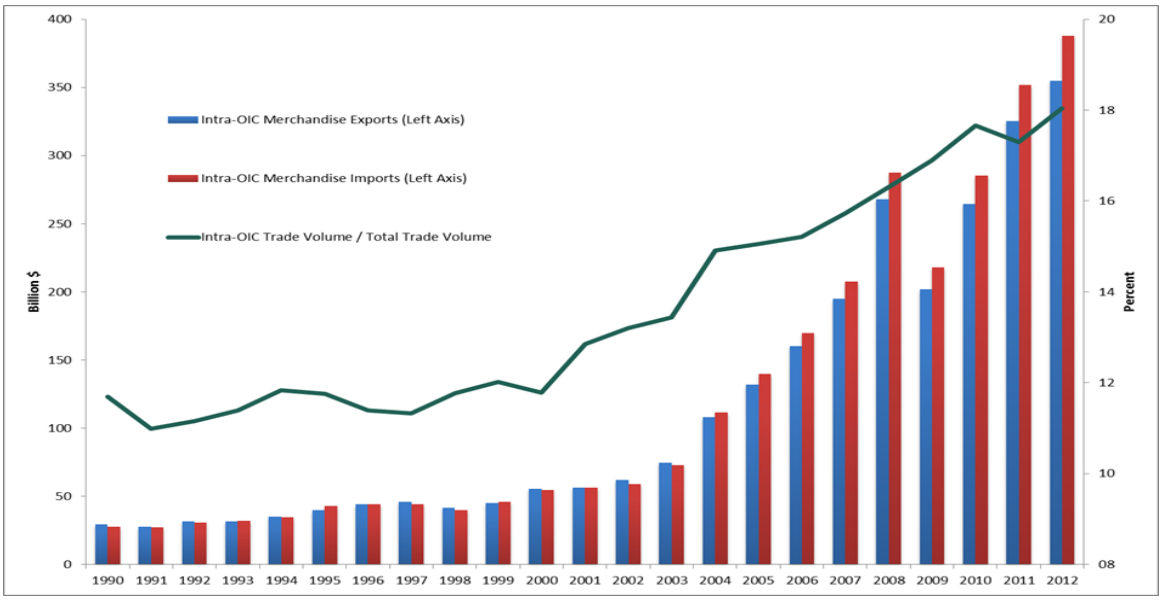

المصدر: المركز الإسلامي لتنمية التجارة ومركز أنقرة

التعاون في مجال التجارة تحت مظلة الكومسيك

لطالما كان تعزيز التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أحد الأهداف الأساسية للكومسيك. فمنذ عام 1984، استهلت الكومسيك العديد من البرامج والمشروعات بغية تعزيز التعاون التجاري فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي. ومن بين هذه البرامج والأنشطة الهامة التي بادرت الكومسيك بها من أجل زيادة حجم التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي يأتي نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء (اتفاقية نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي)، والخريطة الاسترشادية الخاصة بتعزيز التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، والمعارض التجارية، وإضفاء الصبغة المؤسسية على معهد التوحيد القياسي والمعايير للبلدان الإسلامية، والمساعدة الفنية المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية.

ولا يزال تنفيذ اتفاقية نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، أحد أهم مشروعات الكومسيك، معلقاً؛ وبغية تنفيذه، ينبغي استيفاء ما لا يقل عن 10 دول من الدول الأعضاء لشرطين معا، ألا وهما التصديق على الاتفاقيات الثلاثة لنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وتقديم قائمة الامتيازات إلى الأمانة العامة للجنة المفاوضات التجارية. وحتى الآن، لم تفِ سوى 9 من الدول الأعضاء بهذين الشرطين، منها 4 دول من

دول مجلس التعاون الخليجي (الإمارات العربية المتحدة، قطر، عمان، المملكة العربية السعودية). وللدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي اتحاد جمركي يُلزمها باستيفاء الشرطين سالفي الذكر معاً. وبالنيابة عن دولها الستة الأعضاء، قامت الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي بتقديم قوائم الامتياز الخاصة بها؛ إلا أن الكويت والبحرين لم يستكملا بعد عملية المصادقة على الاتفاقيات. وحتى يمكن إدخال نظام الأفضليات التجارية حيز النفاذ داخل دول مجلس التعاون الخليجي، ينبغي أن تستكمل الكويت عملية المصادقة على كل من بروتوكول خطة التعريفة التفضيلية الخاصة بنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (بريتاس)، وقواعد المنشأ، وأن تستكمل البحرين عملية المصادقة على قواعد المنشأ. ولم تدخر الكومسيك جهداً من أجل الإسراع بتنفيذ اتفاقية نظام الأفضليات التجارية.

وقد أدخلت استراتيجية الكومسيك، التي تم اعتمادها في عام 2012، ديناميكية جديدة على جهود التعاون في مجال التجارة التي تقام تحت مظلة الكومسيك. فوفقاً للاستراتيجية، من شأن جهود التعاون أن تركز على المشكلات الهيكلية التي تحول دون الدفع قدماً بحركة التجارة بين الدول الأعضاء وسائر العالم. في هذا الصدد، حددت استراتيجية الكومسيك أربعةً من المجالات ذات المردود، ألا وهي: تحرير التجارة، وتسهيل التجارة، وتمويل التجارة، وتشجيع بالتجارة.

ومن أجل الإسهام في التصدي للمعوقات التي تتم مواجهتها في تلك المجالات الأربعة، أتت الاستراتيجية بأداتين جديدتين للتنفيذ، تتمثلان في فريق عمل الكومسيك المعني بالتجارة، وإدارة دورة المشروع. ويحرص فريق العمل المعني بالتجارة على الاجتماع بشكل منتظم (مرتان كل عام) بمشاركة الخبراء الفنيين من الدول الأعضاء لتحديد المشكلات المشتركة، وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات، ومناقشة الخيارات السياسية للتغلب على المشكلات. فضلاً عن ذلك، تتيح اجتماعات فريق العمل المعني بالتجارة الفرصة أمام الدول الأعضاء لمناقشة أحدث التطورات التجارية على الساحة العالمية وتداعياتها المحتملة على اقتصاداتها.

ومنذ يونيو/حزيران 2013، عقد فريق العمل المعني بالتجارة ثلاثة اجتماعات، تركز الاهتمام في كل منها بموضوع معين تم تحديده بواسطة استبيان تم توزيعه على الدول الأعضاء في شهر يونيو/حزيران 2013.

وقد انعقد الاجتماع الأول لفريق العمل المعني بالتجارة يوم 20 يونيو/حزيران 2013 بأنقرة تحت عنوان "تعزيز صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: دور منظمات تشجيع التجارة"، حيث وفر الاجتماع فرصة للدول الأعضاء لمشاركة إنجازاتها والمعوقات التي واجهتها على طريق تشجيع صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والاستفادة من خبرات الدول الأعضاء الأخرى والمؤسسات الدولية ذات الصلة. كما انعقد الاجتماع الثاني لفريق العمل المعني بالتجارة في 31 أكتوبر/تشرين الأول، 2013، بأنقرة تحت عنوان "تحسين فرص حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تمويل تجاري داخل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، حيث ناقش خبراء من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية الوضع الراهن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من ناحية إمكانية حصولها على تمويل تجاري؛ كما ناقشوا أيضاً الأدوات المستخدمة في التمويل التجاري، والدور الذي تلعبه المؤسسات المالية العامة، ونصيب أدوات التمويل التجاري الإسلامي في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وقد انعقد الاجتماع الثالث لفريق العمل في 27 فبراير/شباط، 2014، في أنقرة، تحت عنوان "تيسير التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: تحسين كفاءة الإجراءات الجمركية داخل الدول الأعضاء"، حيث ناقشت الدول الأعضاء خبراتها، وانجازاتها، والتحديات التي صادفتها بالنسبة للإجراءات الجمركية. وتتوفر معلومات مفصلة عن النتائج التي أحرزها فريق عمل الكومسيك المعني بالتجارة على الموقع الإلكتروني للكومسيك (www.comcec.org).

أما الآلية التنفيذية الأخرى التي قدمتها استراتيجية الكومسيك، فهي إدارة دورة المشروع. فمن خلال إدارة دورة المشروع، يقدم مكتب تنسيق الكومسيك منحاً للمشروعات المختارة التي تطرحها الدول الأعضاء التي سجلت في فريق العمل المعني بالتجارة. ومن المقرر أن يمول مكتب تنسيق الكومسيك خمسة مشروعات من مشروعات التعاون التجاري التي قدمتها الدول الأعضاء والمؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، وذلك في عام 2014.

وبهدف الإسهام في عملية تنفيذ استراتيجية الكومسيك، تنظم المؤسسات ذات الصلة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي أنشطة تعاونية، وترفع قائمة بها إلى الكومسيك في دوراتها.

وإلى جانب هذه الأنشطة، من المقرر أن ينظم مكتب تنسيق الكومسيك، بالتعاون مع المؤسسات الدولية ذات الصلة والمؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، برامج لتبادل الخبرات وأخرى لبناء القدرات، وذلك بهدف مساعدة الدول الأعضاء على تلبية احتياجاتها في مجال التجارة.

الدول الأعضاء التي وقعت / صادقت على اتفاقيات نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي *(حتى مايو/أيار 2014)*

رقم	الدول الأعضاء	اتفاقية الإطار		بريتاس		قواعد المنشأ الخاصة بنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي		تسليم قوائم الامتياز
		التوقيع	المصادقة	التوقيع	المصادقة	التوقيع	المصادقة	
1	البحرين	√	√	√	√	√	---	√*
2	**بنغلاديش**	**√**	**√**	**√**	**√**	**√**	**√**	**√**
3	بنين	√	---	√	---	√	---	
4	بوركينا فاسو	√	---	√	---	√	---	
5	الكاميرون	√	√	√	---	√	---	
6	تشاد	√	---	---	----	---	---	
7	جزر القمر	√	---	√	---	√	---	
8	كوت ديفوار	√	---	√	---	√	---	
9	جيبوتي	√	√	√	---	√	---	
10	مصر	√	√	√	---	---	---	
11	الجابون	√	√	---	---	---	---	
12	جامبيا	√	√	√	√	√	√	
13	غينيا	√	√	√	---	√	---	
14	غينيا بيساو	√	---	√	---	√	---	
15	اندونيسيا	√	√	√	---	√	---	
16	إيران	√	√	√	√	√	√	
17	العراق	√	√	---	---	---	---	
18	**الأردن**	**√**	**√**	**√**	**√**	**√**	**√**	**√**
19	الكويت	√	√	√	---	√	---	√*
20	لبنان	√	√	---	---	---	---	
21	ليبيا	√	√	---	---	---	---	
22	**ماليزيا**	**√**	**√**	**√**	**√**	**√**	**√**	**√**
23	المالديف	√	√	---	---	---	---	
24	موريتانيا	√	---	√	---	√	---	
25	المغرب	√	√	√	√	√	√	
26	النيجر	---	---	√	---	√	---	
27	نيجيريا	√	---	√	---	√	---	
28	**عمان**	**√**	**√**	**√**	**√**	**√**	**√**	**√**
29	**باكستان**	**√**	**√**	**√**	**√**	**√**	**√**	**√**
30	فلسطين	√	√	√	√	√	√	

31	**قطر**	√	√	√	√	√	√	√
32	**المملكة العربية السعودية**	√	√	√	√	√	√	√
33	السنغال	√	√	---	---	---	---	
34	سيرا ليون	√	---	√	---	√	---	
35	الصومال	√	√	√	√	√	√	
36	السودان	√	---	√	---	√	---	
37	**سوريا**	√	√	√	√	√	√	√**
38	تونس	√	√	√	---	√	---	
39	**تركيا**	√	√	√	√	√	√	√
40	**الإمارات العربية المتحدة**	√	√	√	√	√	√	√
41	أوغندا	√	√	---	---	---	---	
		40	**30**	**33**	**16**	**32**	**15**	**12**

* لم تصادق دولة الكويت أو مملكة البحرين بعد على اتفاقيات نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

** تم تعليق عضوية الجمهورية العربية السورية خلال الدورة الاستثنائية الرابعة لمؤتمر القمة الإسلامي لمنظمة التعاون الإسلامي.